

Exhibit no. 1
Preamble (paragraph b) and Articles 7 and 20
of the Lebanese Constitution

Preamble (paragraph b) and Articles 7 and 20 of the Lebanese Constitution

Preamble:

b. (...) Lebanon is also a founding and active member of the United Nations Organization and abides by its covenants and by the Universal Declaration of Human Rights. The State shall embody these principles in all fields and areas without exception.

Article 7:

All Lebanese shall be equal before the law. They shall equally enjoy civil and political rights and shall be bound equally by public obligations and duties without any distinction.

Article 20:

Judicial power shall be exercised by courts of various degrees and jurisdictions. It shall function within the limits of an order established by the law and offering accordingly the necessary guarantees to judges and litigants. The law shall determine the conditions and limits of judicial guarantees. Judges shall be independent in the exercise of their tasks. (...).

الدستور اللبناني

اعيد العمل به بموجب
القرار رقم ١٢٩
تاريخ ١٩٤٣/٠٣/١٨
اوقف العمل به بموجب
القرار رقم ٤٦٤
تاريخ ١٩٤٣/١١/١٠ (٧)
اعيد العمل به بموجب
القرار رقم ٤٨٣
تاريخ ١٩٤٣/١١/٢٢

يلغي

القانون الدستوري
تاريخ ١٩٢٣/١٠/٠٥
(صك الانتخاب الفرنسي على لبنان)

الباب الاول احكام اساسية

مقدمة الدستور

اضيفت هذه المقدمة بموجب المادة الاولى من
القانون الدستوري رقم ١٨ الصادر في
١٩٩٠/٩/٢١:

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي
لجميع ابناءه، واحد أرضا وشعبا ومؤسسات، في
حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور (٨)
والمعترف بها دوليا.

ب - لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو
مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية (٩) وملتزم
موثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة
الأمم المتحدة (١٠) وملتزم موثيقها والاعلان
العالمي لحقوق الانسان (١١). وتجسد الدولة هذه
المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج - لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية (١٢)،
تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها
حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية

(٦) ان هذا القرار اوقف تطبيق مواد الدستور المتعلقة
بممارسة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في كل
شيء تخالف فيه هذه المواد احكامه.

(٧) اوقف هذا القرار تطبيق الدستور اللبناني بموجب
المادة ٢ منه، ثم الغيت هذه المادة بموجب القرار رقم
٤٨٣ تاريخ ١٩٤٣/١١/٢٢.

(٨) راجع المادة الاولى من هذا القانون الدستوري التي
حددت حدود لبنان.

(٩) راجع القانون تاريخ ١٩٤٥/٤/٩ المتعلق بتصديق ميثاق
جامعة الدول العربية.

(١٠) راجع القانون تاريخ ١٩٤٥/٩/٢٥ المتعلق بتصديق
ميثاق الامم المتحدة.

(١١) راجع المعاهدة تاريخ ١٩٤٨/١٢/١٠ المتعلقة
بالاعلان العالمي لشرعة حقوق الانسان الصادر عن
الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

(١٢) ان النظام البرلماني هو النظام القائم على التوازن بين
السلطتين التشريعية والتنفيذية، كون كل سلطة تمارس
رقابتها على الاخرى.

الدستور اللبناني

قانون دستوري

صادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦

الدستور اللبناني وتعديلاته

معدل بموجب

القانون الدستوري
تاريخ ١٩٢٧/١٠/١٧
والقانون الدستوري
تاريخ ١٩٢٩/٠٥/٠٨
والقرار رقم ١٢٩
الذي النى
تاريخ ١٩٤٣/٠٣/١٨ (١)

القرار رقم ٢٤٦ ل.ر.
تاريخ ١٩٣٩/٠٩/٢١
والقرار رقم ٢٤٧ ل.ر.
تاريخ ١٩٣٩/٠٩/٢١
والقرار رقم ٨٠ ل.ر.
تاريخ ١٩٤١/٠٤/٠٩ (ضمناً)

والقانون الدستوري
تاريخ ١٩٤٣/١١/٠٩
والقانون الدستوري
تاريخ ١٩٤٣/١٢/٠٧
والقانون الدستوري
تاريخ ١٩٤٧/٠١/٢١
والقانون الدستوري
تاريخ ١٩٤٨/٠٥/٢٢ (٢)

والقانون الدستوري
تاريخ ١٩٧٦/٠٤/٢٤ (٣)
والقانون رقم ١١
تاريخ ١٩٩٠/٠٨/٠٨ (٤)
والقانون الدستوري رقم ١٨
تاريخ ١٩٩٠/٠٩/٢١

تطبيقاً لوثيقة الوفاق الوطني
الوثيقة
تاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢

والقانون الدستوري رقم ٤٦٤ تاريخ ١٩٩٥/١٠/١٩
والقانون الدستوري رقم ٦٨٧ تاريخ ١٩٩٨/١٠/١٣
والقانون الدستوري رقم ٥٨٥ تاريخ ٢٠٠٤/٠٩/٠٤

اوقف العمل به جزئياً بموجب
القرار رقم ٥٥ ل.ر.
تاريخ ١٩٣٢/٠٥/٠٩ (٥)
اعيد العمل به بموجب
القرار رقم ١ ل.ر.
تاريخ ١٩٣٧/٠١/٠٤

اوقف العمل به جزئياً بموجب
القرار رقم ٢٤٦ ل.ر.
تاريخ ١٩٣٩/٠٩/٢١ (٦)

(١) ان القرار رقم ١٢٩ تاريخ ١٩٤٣/٣/١٨ صادر عن
المفوض السامي الفرنسي، وقد اعاد تطبيق الدستور
بموجب المادة ٢ منه.

(٢) ان القانون الدستوري الصادر في ١٩٤٨/٥/٢٢ يتعلق
بتعديل مؤقت للمادتان ٤٩ و ٧٣ من الدستور.

(٣) ان القانون الدستوري الصادر في ١٩٧٦/٤/٢٤ يتعلق
بتعديل مؤقت للمادة ٧٣ من الدستور.

(٤) يرمي هذا القانون الى تحديد العدد المعتمد لاحتساب
النصاب بصورة استثنائية.

(٥) ان هذا القرار اوقف مؤقتاً تطبيق الدستور اللبناني فيما
يتعلق بتنظيم وسير السلطة التنفيذية والسلطة
التشريعية.

المادة ٢ - تعديل حدود المناطق*
لا يجوز تعديل حدود المناطق الادارية الا بموجب قانون^(١).

المادة ٣ - عاصمة لبنان*
لبنان الكبير جمهورية عاصمته بيروت.

المادة ٤ - العلم اللبناني*
عدل نص المادة ٥ بموجب المادة الوحيدة من القانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١٢/٧ على الوجه التالي:

العلم اللبناني أحمر فأبيض فأحمر أقساما أفقية تتوسط الارزة القسم الابيض بلون اخضر. اما حجم القسم الابيض فيساوي حجم القسمين الاحمرين معا. وأما الارزة فهي في الوسط يلامس رأسها القسم الاحمر العلوي وتلامس قاعدتها القسم الاحمر السفلي ويكون حجم الارزة موازيا لثلث حجم القسم الابيض.

الفصل الثاني في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ٥ - الجنسية اللبنانية*
ان الجنسية اللبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وفقدانها تحدد بمقتضى القانون^(٢).

المادة ٦ - مساواة اللبنانيين أمام القانون*
كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم.

المادة ٧ - صيانة الحرية الشخصية*
الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن ان يقبض على أحد او يحبس او يوقف إلا وفاقا لأحكام القانون^(٣) ولا يمكن تحديد جرم او تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون^(٤).

(١) راجع المرسوم الاشتراعي رقم ١١٦ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ (التنظيم الاداري).

(٢) - راجع القرار رقم ١٥ تاريخ ١٩٢٥/١/١٩ (قانون الجنسية اللبنانية).

- راجع القانون تاريخ ١٩٤٦/١/٣١ المتعلق بالجنسية اللبنانية.

(٣) اي القانون رقم ٣٢٨ تاريخ ٢٠٠١/٨/٢ (قانون اصول المحاكمات الجزائية).

(٤) على سبيل المثال: قانون العقوبات رقم ٣٤٠ تاريخ ١٩٤٣/٣/١، مع الاشارة الى ان هذه المادة تتماشى مع المبدأ القانوني العام "لا عقوبة من دون نص" المنصوص عنه في المادة الاولى من قانون العقوبات.

والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د - الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ - النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و - النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز - الانماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح - إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.

ط - أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي - لا شرعية لأي سلطة تتناقض ميثاق العيش المشترك.

الفصل الاول

في الدولة وأراضيها

المادة الاولى - حدود الدولة اللبنانية*

عدل نص المادة الاولى بموجب المادة الاولى من القانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩ على الوجه التالي:

لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحده حاليا:

شمالا: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر الى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر.

شرقا: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (أورنت) مارا بقرى معصرة - حربعات - هيت - ابش - فيصان على علو قريتي برينا ومطربا، وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا ورشيا الشرقية.

جنوبا: حدود قضائي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية.

غربا: البحر المتوسط.

المادة ٢ - التخلي عن الأراضي اللبنانية*
لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه.

مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ^(٣) تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتحتصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

المادة ٢٣ -

التي نص المادة ٢٣ بموجب المادة ٥٠ من القانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧.

المادة ٢٤ - تأليف مجلس النواب*

عدل نص المادة ٢٤ بموجب المادة ٢ من القانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧، وبموجب المادة ٣ من القرار رقم ١٢٩ تاريخ ١٨/٣/١٩٤٣ التي ألغيت بموجب المادة ٤ من القرار رقم ٤٦٤ تاريخ ١٠/١١/١٩٤٣ التي ألغيت بموجب القرار رقم ٤٨٣ تاريخ ٢٢/١١/١٩٤٣، ثم ألغيت بموجب المادة الأولى من القانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧ واستبدل بالنص التالي:

يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الاجراء^(٤).

أضيف النص التالي الى المادة ٢٤ بموجب المادة الأولى من القانون الدستوري رقم ١٨ تاريخ ٢١/٩/١٩٩٠:

وإلى ان يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

- أ - بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.
- ب - نسبياً بين طوائف كل من الفتنين.
- ج - نسبياً بين المناطق.

وبصورة استثنائية، ولمرة واحدة، تملأ بالتعيين دفعة واحدة وبأكثريّة الثلثين من قبل حكومة الوفاق الوطني، المقاعد النيابية الشاغرة بتاريخ نشر هذا القانون^(٥) والمقاعد التي تستحدث في قانون الانتخاب، تطبيقاً للتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني ويحدد قانون الانتخاب دقائق تطبيق هذه المادة.

المادة ٢٥ - حل مجلس النواب*

التي نص المادة ٢٥ بموجب المادة الأولى من القانون الدستوري الصادر في ٢١/١/١٩٤٧ واستبدل بالنص التالي:

المادة ١٩ - المجلس الدستوري*

عدل نص المادة ١٩ بموجب المادة ٥٠ من القانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧، ثم بموجب المادة الأولى من القانون الدستوري رقم ١٨ تاريخ ٢١/٩/١٩٩٠ على الوجه التالي:

ينشأ مجلس دستوري^(١) لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين الى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء او الى عشرة اعضاء من مجلس النواب، والى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني.

تحدد قواعد تنظيم المجلس وأصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته بموجب قانون.

المادة ٢٥ - السلطة القضائية*

السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاء وللمتقاضين الضمانات اللازمة.

أما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعينها القانون. والقضاة مستقلون في اجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني^(٢).

المادة ٢٩ - أهلية الإنتخاب*

لكل وطني لبناني بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة حق في ان يكون ناخباً على ان تتوفر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب.

الفصل الثاني السلطة المشتركة

المادة ٢٢ - مجلس الشيوخ*

التي نص المادة ٢٢ بموجب المادة ٥٠ من القانون الدستوري الصادر في ١٧/١٠/١٩٢٧، ثم حل النص التالي محل النص الملغى بموجب المادة الأولى من القانون الدستوري رقم ١٨ تاريخ ٢١/٩/١٩٩٠:

(٣) لم تصدر حتى تاريخه أية نصوص متعلقة باستحداث مجلس للشيوخ.

(٤) راجع القانون رقم ٢٥ تاريخ ٨/١٠/٢٠٠٨ المتعلق بانتخاب اعضاء مجلس النواب.

(٥) المقصود "بهذا القانون" القانون الدستوري رقم ١٨ تاريخ ٢١/٩/١٩٩٠.

(١) انشئ المجلس الدستوري بموجب القانون رقم ٢٥٠ تاريخ ١٤/٧/١٩٩٣.

(٢) راجع المرسوم الاشتراعي رقم ٩٠ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ (قانون اصول المحاكمات المدنية) - المادة ٥٣٧ التي اشترطت صدور الحكم باسم الشعب اللبناني.